الأنباء
الإثنين 4 ابريل 2016

مرشح عضوية الغرفة لـ «الأنباء»: تمثيلنا سيشعر أصحاب المشاريع بأنه باتت لهم مظلة ترعى مصالحهم بشكل مباشر

داود معرفي: أولويتنا تطوير بيئة الأعمال وتقليل الدورة المستندية

هدفنا إيصال صوت الشباب الكويتي إلى غرفة التجارة والصناعة

أجرى الحوار: عبدالرحمن فوزي

يدخل الشـــاب داود معرفي انتخابات عضوية غرفة التجـــارة والصناعة يوم الاربعاء المقبل 6 ابريل عبر شـــعار #فرصتنا، والذي يأمل من خلاله ايصال صوت رواد الاعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للغرفة. ويعد معرفي مرشحيه في لقاء مع «الأنباء» ان يعمل على خلق مناخ ريادي للشباب الكويتي بجانب المساهمة في تنمية اقتصاد البلاد، ويســـعى أيضا الى تأســـيس مركز بيانات خاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة يشمل توزيعهم على القطاعات المختلفة، ومتطلباتهم الرئيسية، بحيث يكون المركز معنيا بشكل خاص بإرشاد أي مبادر إلى الخطوات اللازمة في كل مراحل المشروع. ويؤكد معرفي ان وجوده في عضوية «الغرفة» سيشعر أصحاب المشاريع بأنه بات لهم مظلة ترعى مصالحهم بشكل مباشر، وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

مرشح عضوية غرفة التجارة والصناعة داود معرفي

تخوض انتخابات غرفة تجارة وصناعة الكويت، ما أبرز أولويات برنامجك الانتخابي؟

● منـذ بدايـة عملـي في شركات القطاع الخاص ذات الصلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كانت بيئة الأعمال والدورة المســتندية من أهم التحديات التـي تواجه هذا القطاع، مـن هنا أخذنا على عاتقنا مع مجموعة من شباب أصحاب المشاريع العمل على تطويـر بيئة الأعمـال بأن تكون ضمن أولوياتنا، وقد بقي هذا الشـعار وسيبقى علـى رأس الأولويات خلال المرحلة المقبلة، مع الإشـارة إلى أنه وطوال الفترة الماضية نجحنا إلـى حـد كبير في ترجمة العديـد من الأهداف المرحلية على صعيد تطوير البيئة التشغيلية إلى واقع على الأرض، وذلك من خلال محاور عـدة ومنها انه على مستوى الصندوق الوطني لتنمية ورعاية المشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة، أتـرأس لجنـة تنظيم بيئة الأعمال وتوطيـد العلاقات المؤسسية المعنية بالإسراع بتطبيق ما ورد من مميزات مخصصة للمبادرين بقانون انشـاء الصندوق وتسهيل استخراج التراخيص التجارية والصناعية وغيرها.

وكان هناك محور مهم على صعيد تطوير بيئة الأعمال متمثل بالعمل من خلال مجلس إدارة هيئة القوى العاملة، إذ ساهمنا في تأسـيس إدارة مبارك الكبير المعنية بتسهيل الإجراءات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من بينها استقدام العمالة من الخارج.

وقـد سـاهمنا ايضا من خلال إحدى اللجان المنبثقة من وزارة الشؤون الاجتماعية والمعنية في استغلال مرافق الـوزارة والعمـل لمصلحة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسـطة التي كان أولى بوادرها اعداد مشروع القرار الـوزاري الصادر من وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هنـد الصبيح والـذي منح أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة استغلال عدد من المواقع في هذه الجمعيات وفق ضوابط معينة وبنسبة تصل إلى نسبة 20٪ لأصحاب هذه المشاريع، منذ شهر أواخر شهر أغسـطس من العام الماضي، وبناء عليـه بدأت منذ بداية هذا العام تصدر قرارات عملية والتي تعتبر ترجمة للقرار الوزاري في عـدة جمعيات تعاونية كان أولها في جمعية بيان التعاونيـة، وجمعية العبدلـي والدعية والعمرية والعارضية وضاحية الشهداء، وأخيرا السـالمية وضاحية جابر العلي، وأود أن استغل هذه المناسـبة لأشير الى أن هناك تباحثا في وضع خطة للاستفادة من المرافق الأخرى التابعـة لوزارة الشـؤون الاجتماعية من بينها المقاهي الشعبية على سبيل المثال، وكذلك الحدائق العامة فقط منها التابع لوزارة الشؤون الاجتماعيـة والعمـل، وفي

لا بد من تحول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى خيار اقتصادي إستراتيجي

الفرصة متاحة لإعادة النظر بالأولويات الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار النفط

ساهمنا في تقليص فترة استخراج التراخيص من 6 أشهر إلى شهر ونسعى لجعلها أسبوعاً

تأسيس شركات حكومية مسؤولة عن جلب العمالة للقضاء على الصعوبات التي تواجه ملف العمالة المستقدمة

تخصيص 20٪ من الجمعيات لأصحاب المشاريع الصغيرة

بلغ عدد أصحاب المشاريع الصغيرة المستفيدين من المساحات المخصصة لهم في الجمعيات التعاونية 28 مبادراً وصاحب مشروع

المحصلة بلـغ عدد أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدين من هذا القرار حتى اليـوم، 28 مبادرا وأصحاب مشـروع، وهو رقم مستمر بالارتفاع في الفترة القليلة القادمة.

أما أهم المؤشـرات التي تعكس النمو في عدد المبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فتعكسها البيانات الخاصة بالباب الخامس لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية والخاص بريادة الأعمال، إذ سجلت تلك البيانات في العام 2011 تراجعا في عدد المسجلين بنحو 114 مسـتفيدا، ثم كان التراجـع الكبير بين العامين 2012 و2013، حيث بلغت نسبة التراجع نحو 568 شـخصا ممن تخلوا عن الاسـتفادة من ميزات البـاب الخامس، ومـن الملاحظ أنـه وعندما بدأنا العمـل من خلال هيئة القـوى العاملة فقد عاد عدد المستفيدين من الباب الخامس لدى التأمينـات الاجتماعية نحو النمو الإيجابي، إذ بلغت الزيادة في عدد المستفيدين بـين العامـين 2013 و2014 نحو 174 مسـتفيدا من رواد الأعمال وأصحاب المشاريع، وحتى تاريخ 2015/11/17 بلغ إجمالي عدد المستفيدين الجدد من الباب الخامس نحو 759 مستفيداً منهم 191 من رائدات الأعمال من صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ليكون بذلك إجمالي عدد المستفيدين والمسجلين على الباب الخامس قد بلغ نحو 12 ألفا.

بالمختصـر، فقد تميزت الفترة الممتدة بـين العامين 2009 حتـى العـام الحالي، بكونها فترة إنجاز على صعيد تطوير البيئة التشـغيلية الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسـطة، إذ نجحنـا وبالتعاون مع القيمين على الصندوق الوطني للمشروعات الصغيـرة والمتوسـطة في اختصار فترة استصدار رخصة تأسيس مشروع صغير منذ العام 2012، من فترة 6 أشهر حتى شهر واحد فقط، ونحن نتطلع إلى تقليص هذه المدة إلى أسبوع.

وسط هذه الخطوات المهمة على مستوى تطوير البيئة التشغيلية وتقليص الدورة المستندية، ماذا يمثل الترشح إلى غرفة التجارة والصناعة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

● تمثـل غرفـة التجـارة والصناعـة مركـز الثقـل الاقتصادي للقطاع الخاص في الكويت منذ عقود، ومع تأسـيس مؤسسـة خاصة بالمشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة المتمثلـة فـي الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقبلها ولادة الجمعيـة الكويتيـة للمشـروعات الصغيـرة والمتوسـطة، وكذلـك بعد أن أصبحت هناك مسـاحة أكبر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المرافق التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وسط هذه الصورة، يمكن القول إننا أصبحنا أمام حلقات متصلـة فيما بينها خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف المرافق التي تهم هذه الشـريحة من المشـاريع، وبالتالـي نحن نتطلع من خلال وصول ممثل عن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مجلس إدارة غرفة التجـارة والصناعة، لاستكمال هذه الحلقات، حتى اننا نقـول إن غرفة التجارة والصناعة يفترض أن تكون صاحبـة الحلقة الأقوى بين المؤسسات المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أضف إلى ذلك أن ما يجعل ضرورة تمثيل أصحاب هذه المشاريع في مجلس الإدارة أمرا ملحا بصـورة أكبر اسـتنادا إلى واقعين:

ـ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الخاصة من هذه الشريحة، أصبحت تشـكل النسـبة الأكبر من الشـركات المؤسسة حديثا، أو على الأقـل زادت وتيرة تأسيسها خصوصا بعد مرحلة الأزمة المالية العالمية، وبالتالي يكفي هذا الواقـع للقول إن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبح قطاعا يعد من أكبر القطاعات من حيث عدد الشركات.

ـ مـن الطبيعي أن تكون غرفة التجارة والصناعة نقطة مرجعية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي وصول ممثل لهم إلى الغرفة، سيشعر هؤلاء بأنه بات لهم مظلة اقتصادية تسهر على مصالحهم وتوحد صفوفهم وتعمل على معالجة التحديات التي تواجههم.

من هنا جاءت في السابق فكرة أن أتبنى تأسيس مركز بيانـات خاص بالمشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة في غرفة التجـارة والصناعة، يعنى بشكل خاص بتوثيق أصحاب هذه المشاريع وكيفية توزيعهـم علـى القطاعات المختلفـة، ومتطلباتهـم الرئيسية، بحيث يكون المركز معنيا بشكل خاص بإرشاد أي مبادر إلى الخطوات اللازمة في كل مراحل المشـروع منذ التأسـيس مرورا بالتمويل وتوفير الأراضي، المؤسسات التي تقدم دراسات الجدوى، بحيث يشكل هذا المركز نافذة موحدة لأصحاب المشـاريع الصغيرة والمتوسطة.

ولكن هل وصول ممثل لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة، سيساهم في إزالة العقبات أمام هذه المشاريع؟

● وجود ممثل لأصحاب هذه المشـاريع فـي غرفة تجارة وصناعة الكويت، وسيلة ولن يكون في أي يوم من الأيام غاية على الإطلاق، لا بل هو طريق طويل نسعى من خلاله لأن يكون محطة رئيسية ومهمة على طريق تحول المشاريع الصغيرة والمتوسـطة إلى خيار اقتصادي إستراتيجي، على صعيد الإسـتراتيجية والتوجهـات الاقتصاديـة الحكومية، وسبق أن دعونا، وندعو مجـددا إلى ضرورة السير قدما بهذا التوجه، ليس لأننا من أصحاب المشروعات الصغيرة، بـل لأن الجميع يبحث عن آفـاق اقتصادية جديدة، فالقطـاع الحكومي متخـم بالوظائـف، ونحن نمر بواحدة من أدق المراحل الاقتصادية على إثر انخفاض أسعار المتوقع وظهور عجز في الميزانية في وقت أصبحت معالجة الاختلالات الهيكلية خيارا لابد منه، وسـط هذه الصورة، فإن تبني المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار اقتصادي، سيصب في جهود الحكومة السـاعية لتنويع مصادر الدخل، خصوصا أن نسبة مساهمة هذه المشاريع من الناتج المحلي وهي نسبة متواضعة.

وسط الواقع الذي تعيشه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هل أنتم راضون عن مستوى التنسيق بين الوزارات المعنية بهذا القطاع؟

● بالفعـل هناك تنسـيق وتعاون بين الجهات الحكومية المعنية بهذا القطاع أكثر من أي وقت، بمعنى أن ثقافة المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمفهوم أصبحت متجذرة سواء لدى الجهـات الحكومية كإدارات أو حتى لدى القطاع الخاص أكثر مـن أي وقـت مضى، وهذا التنسيق يهدف لتذليل العقبات، إذ تقوم كل من هذه الإدارات المعنية بالدور المنوط بهـا كما هو الحال مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الهيئة العامة للقوى العاملة، المعلومات المدنية والتأمينات الاجتماعية والبلدية وغيرها، وعلى الرغم من وجود بعض العقبات التقنية والفنية، فإن اسـتمرار التنسيق بين هذه الجهات كفيل بإزالتها.

في الختام، هل لديكم أي مقترحات أو أي مشاريع قرارات جديدة، تصب في مصلحة دعم خطط التنمية الاقتصادية، ستتقدمون بها مستقبلا؟

● هناك مشروع قرار نعمل على صياغته وإعداده، يدعو إلى تأسيس شركات حكومية أو شـبه حكوميـة تكـون متخصصة ومسـؤولة عن جلب العمالة ويهدف مقترح تأسيس هذه الشركات للقضاء على التحديات والصعوبات التـي تواجه ملـف العمالة المستقدمة من الخارج بشكل عـام، بحيث يتـم التركيز على استقدام العمالة الماهرة والمدربة من أصحاب الكفاءة، ونحـن نهدف من خلال هذه الخطوة إلى زيـادة فاعلية سـوق العمل ويخدم سرعة تنفيذ المشـاريع التنموية، حيـث إن البيروقراطية في استقدام العمالة الماهرة بما يخدم سوق العمل بأكثر كفاءة وفعالية وكذلك بما يساهم في معالجة التحديات الناتجة عن التركيبة السكانية.

مبنى غرفة التجارة والصناعة

فرصتنا: فرصة للجميع للتكامل

حرص داود معرفي خلال اللقاء على أن يشمل الشباب في حديثه، وأن يتحدث بلغة جامعة شاملة عن أصحاب المشـروعات الصغيرة والمتوسطة، مستذكرا على وجه التحديد الجهود التي قادها إلى جانب مجموعة من الشباب في تأسيس الجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كأول جمعية نفع متخصصة في هذا الجانب، مشـيرا في الوقت نفسه الى أن هذه الجمعية بأيد أمينة، وقد قـرر إلى جانب مجموعة من الشـباب بعد إتمام الدورة الانتخابية الأولى إفساح المجال أمام جيل جديد من الشباب ليتولى المسؤولية فيها، وأضاف معرفي أن هذه الرسـالة الايجابية التي حرص على إيصالها، هـي الدافع والمحرك لديه لاختيار وسـم #فرصتنا كشـعار يرفعه خلال انتخابات غرفة التجارة والصناعة، مشددا على أن الفرصـة للتكامل بين كافة المكونات وتحقيق ما يصبو إليه من خطوات إضافية لنقل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مرحلة جديدة من التطور والنمو.

سيرة ذاتية للمرشح داود معرفي

● حاصل على شـهادة الماجسـتير فـي إدارة الأعمال.
● مالك ومدير عام شركة امتداد.
● عضو مجلس إدارة بالصندوق الوطني لتنمية ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
● عضو مجلـس إدارة بالهيئـة العامة للقوى العاملة.
● عضو مؤسس وعضو مجلس إدارة في اتحاد رواد الأعمال الخليجي.
● عضو مؤسس وعضو مجلس إدارة بالاتحاد الآسيوي لريادة الأعمال.
● عضو مؤسـس وعضو مجلس إدارة سـابق للجمعيـة الكويتيـة للمشـروعات الصغيرة والمتوسطة.
● رئيـس لجنة تنظيم بيئـة الأعمال وتوطيد العلاقات المؤسسية في الصندوق الوطني.
● نائب رئيس لجنـة العمالة الوطنية بالهيئة العامة للقوى العاملة.
● عضو لجنة تطوير مشـاريع الشباب بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
● عضو لجنة مراجعة تقييم المشروعات والتمويل بالصندوق الوطني.
● عضـو بلجان وفـرق عمل عديـدة بالقطاع الحكومي.
● عضو جمعية عمومية بالجمعية الاقتصادية الكويتية.